النشرة الشهرية لمعلومات السوق بالسودان

النشرة #31 يوليو 2010

المحتويات:

1. رزنامة الحبوب (الذرة والدخن) – القطاع المطري والمروي ومعدلات التضخم (أشكال)
2. أسعار الجملة الاسمية والحقيقية للحبوب (أشكال)
3. معايير التبادل التجاري وأسعار الخراف البلدية (أشكال)
4. تحليل السوق

الملخص:

استمرت أسعار الحبوب الغذائية علي نفس المنوال الذي ساد خلال الأشهر العديدة الماضية حيث أظهرت الأسعار ارتفاعاً في بعض الأسواق أو بقيت علي نفس معدلاتها العالية خلال شهر يونيو الماضي. و يرجع ذلك للانخفاض الملحوظ في معدلات إنتاج الحبوب في الموسم الصيفي الماضي مما يزيد من صعوبة الأوضاع خلال فترة الندرة الحالية و يؤكد ذلك تجاوز معدلات أسعار الحبوب الغذائية الرئيسية خلال شهر يونيو لمتوسطها لنفس الشهر علي مدي الأعوام الخمسة الماضية.

وينعكس ارتفاع الأسعار سلباً خصوصاً علي الفئات الأكثر فقراً حيث ينفق 20% من الفقراء ما تتجاوز نسبته السبعون بالمائة من دخلهم السنوي للحصول علي احتياجاتهم الغذائية. و يزيد ارتفاع و تقلب أسعار الحبوب الغذائية بدرجة مفرطة من تردي الحالة التغذوية لتلك الفئات. و مع استمرار أسعار الحبوب في الارتفاع نحو مستويات الذروة الموسمية فإن معاناة الأسر الفقيرة في الحصول علي ما يكفيهم من المواد الغذائية الرئيسية تزداد حده وخاصة في المناطق المتضررة من النزاعات حيث تقل إمدادات الحبوب بصورة حادة نتيجة عدم إنسيان وسائل الترحيل عبر الطرق المؤدية لتلك المناطق ، ولكن يعول علي المراقبة الدقيقة للأسعار لتقييم حالة الأمن الغذائى للفقراء فى الأشهر المقبلة.

رسم بياني رقم 1 : أسعار الجملة الحقيقية (للذرة الفترية) بالخرطوم (يونيو 2006 – يونيو 2010)

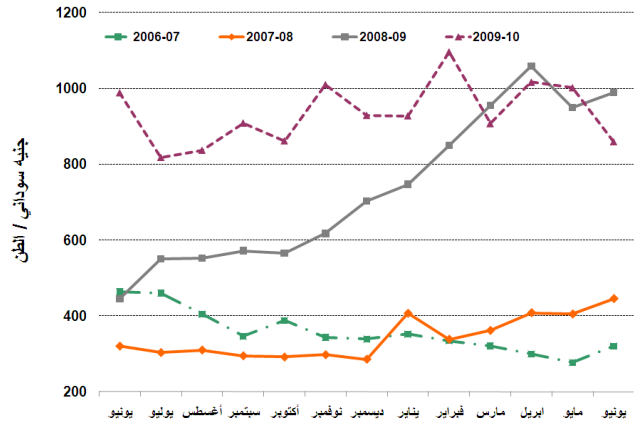

رسم بياني رقم 2 : مقارنة بين سعر التكافؤ للتصدير والأسعار المحلية للذرة بالقضارف للفترة (يونيو 2005 – يونيو 2010)

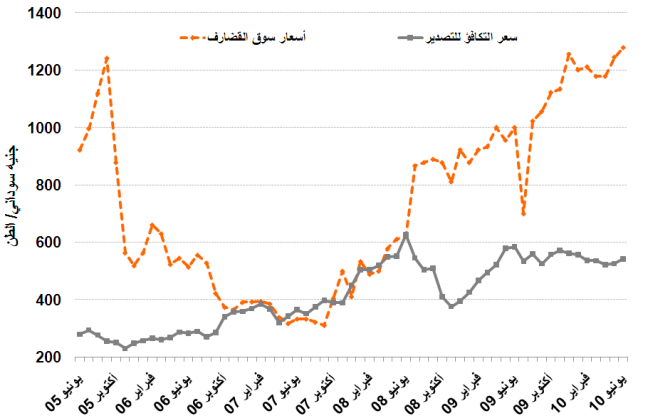

المصدر : بيانات وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء. الأسعار العالمية من(وزارة الزراعة الأمريكية ومجلس الحبوب العالمي
(http://www.fao.org/es/esc/prices

هذه الإصدارة هي الواحد وثلاثون من نشرة التحديث الشهري لمعلومات السوق بالسودان، والتي صممت خصيصاً لتزويد متخذي القرار والباحثين بالسودان بالأسعار الجارية واتجاهات السوق. إن المصادر الأساسية لمعلومات السوق بالولايات الشمالية الخمسة عشر هي وزارة الزراعة الاتحادية، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية وشركة خدمات الثروة الحيوانية. ستتضمن النشرة في المستقبل القريب بيانات مماثلة للعشر ولايات بجنوب السودان والتي من المؤمل أن يوفرها برنامج معلومات الأمن الغذائي المتكاملة لدعم القرار بجنوب السودان (SIFSIA-S). تركز الإصدارة بصفة أساسية على البيانات الخاصة بالذرة، الدخن، القمح، الإبل، الأغنام، الماعز والأبقار وذلك لأن مجموعة هذه السلع هي الأهم للأمن الغذائي والأكبر حجماً في التجارة والاستهلاك.

مشروع سيفسيا (SIFSIA) هو مشروع ممول من قبل المفوضية الأوربية ومنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية بالسودان والفاو. ليس بالضرورة أن يكون ما ورد في هذه الإصدارة ممثلاً لوجهة نظر المفوضية الأوربية بالسودان أو حكومة السودان أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).
رجاءً إرسال مقترحاتكم إلى Yahia.Awadelkarim@fao.org; alemu.asfaw@fao.org

مشروع سيفسيا ممول من قبل المفوضية الاوربية ومنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية بالسودان و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو. يهدف البرنامج الى رفع القدرات لحكومة الوحدة الوطنية في جمع و تحليل وتوزيع معلومات الأمن الغذائى. http://www.fao.org/sudanfoodsecurity

SIFSIA project is funded by European Union Stabex Funds and jointly implemented by the Government of National Unity (GNU) and the Food and Agriculture Organization of the UN (FAO). The project aims at strengthening the government capacity in collecting, analysing disseminating, and utilizing food security information. http://www.fao.org/sudanfoodsecurity

الشكل 1 : توقيت المواسم الزراعية و فترات نقص الغذاء في شمال و جنوب السودان : المصدر : FEWS NET

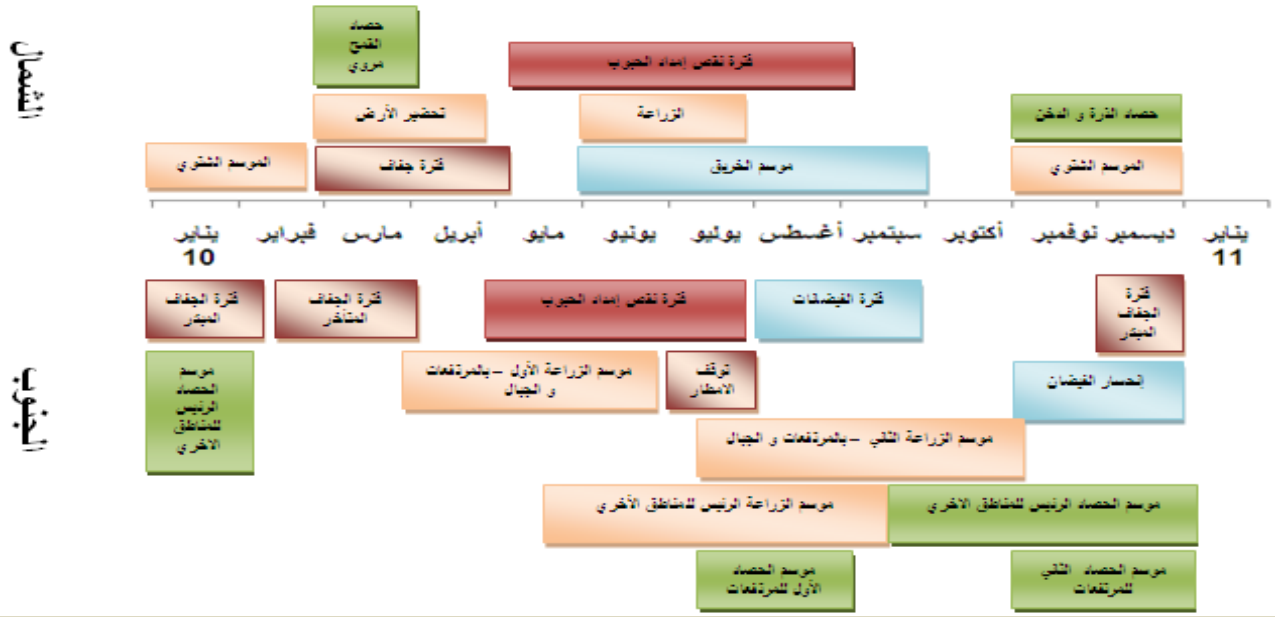

الشكل رقم 2 : معدلات الإنفاق علي الغذاء من الدخل الكلي في السودان (%)

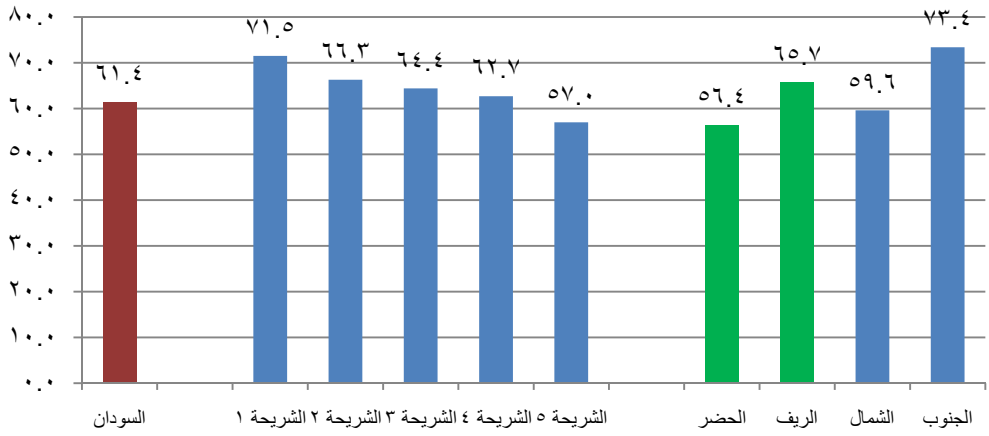

المصدر: المسح الإحصائي لدخل و منصرفات الاسرة ، الجهاز المركزي للإحصاء يونيو 2009 سفسيا ، وزارة الزراعة .

رسم بياني 3 : الزيادة النسبية للأسعار – الأرقام القياسية للسلع الغذائية/ الأرقام القياسية للسلع غير الغذائية في السودان (يونيو 2009– يونيو 2010)

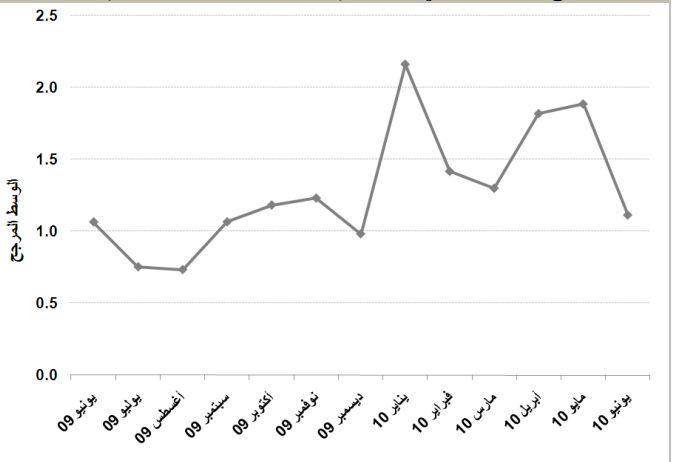

رسم بياني 4 : معدلات التضخم الشهرية بالسودان
(سنة الأساس 2007 = 100) (يونيو 2009– يونيو 2010)

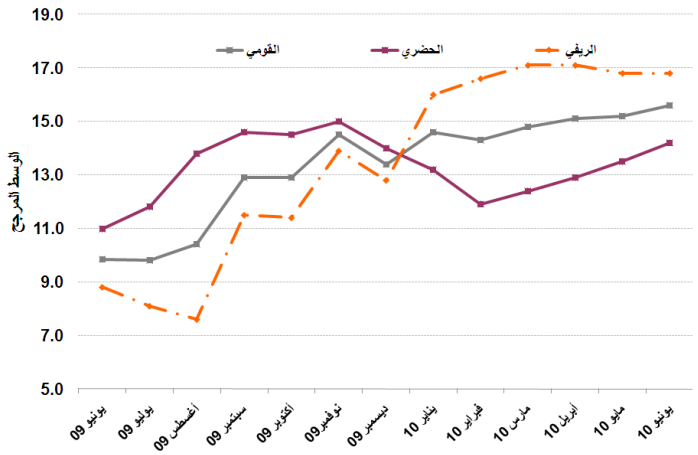

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم – السودان – الخرطوم.
ملحوظة: تم تحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للزيادة السنوية في الأسعار واتجاهات معدلات التضخم واتضح إنها تعتبر مؤشراً لتحليل اتجاهات الدخل لكل المجموعات. كما تمت مراجعة الأرقام القياسية للمستهلك منذ ديسمبر 2008 وذلك استناداً على مراجعة مسوحات الإنفاق. إن التصاعد في الأرقام القياسية ومعدلات التضخم بالسودان هما الأعلى في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

رسم بياني رقم 5 : أسعار الجملة الاسمية للحبوب الأساسية بالخرطوم (يونيو 2009– يونيو 2010)

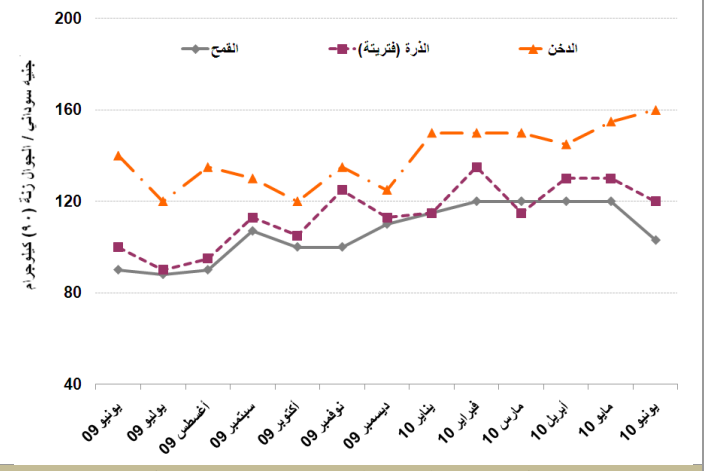

رسم بياني رقم 6 : متوسط أسعار الجملة الحقيقية (يونيو 2005 – يونيو 2008) والجارية للذرة (فتريته) بالخرطوم (يونيو 2009– يونيو 2010)

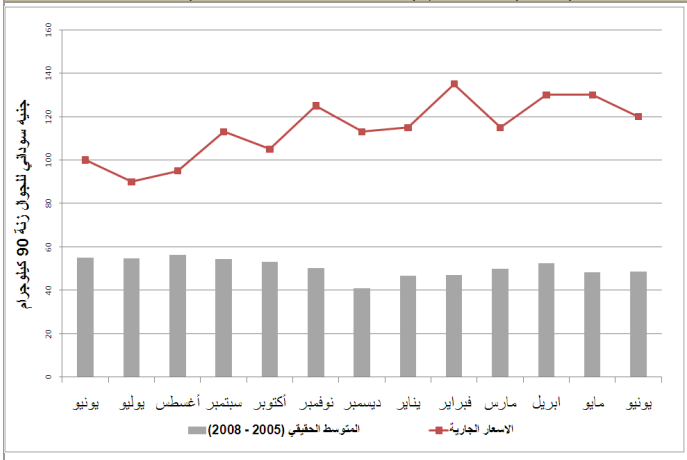

رسم بياني رقم 7 : أسعار الجملة الاسمية للذرة (فتريته) لبعض الأسواق المختارة (يونيو 2009– يونيو 2010)

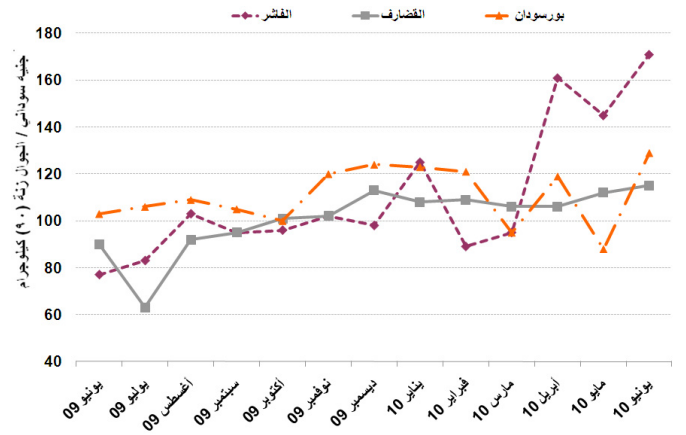

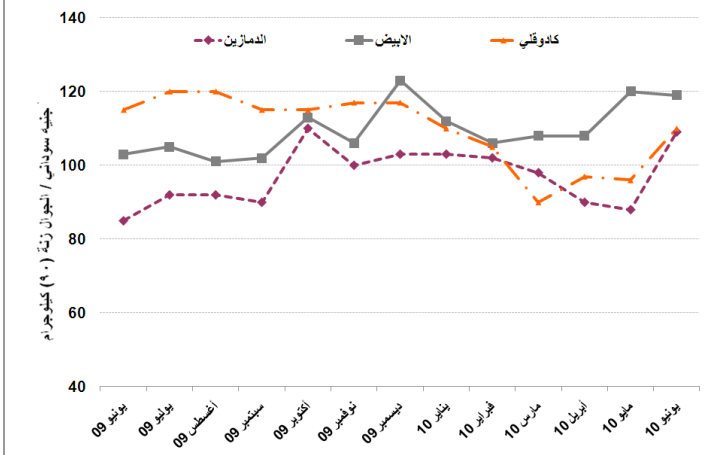

رسم بياني رقم 8 : أسعار الخراف البلدية بسوق السلام للماشية بأم درمان (يونيو 2009– يونيو 2010)

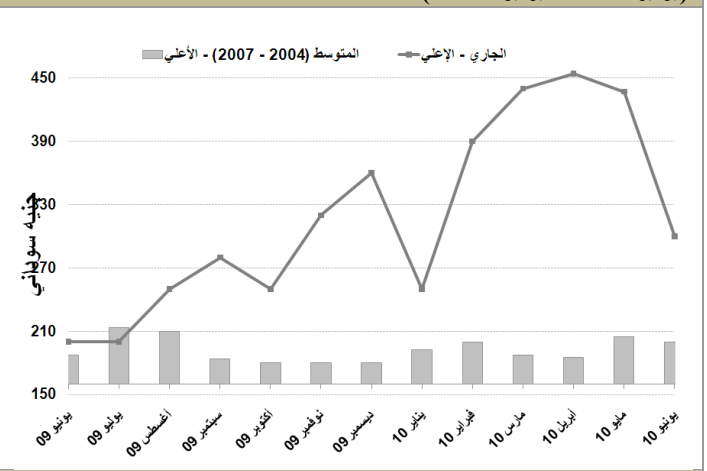

رسم بياني رقم 9 : معدل التبادل التجاري للخراف البلدية و الذرة (فتريتة) بسوق السلام للماشية بأم درمان (يونيو 2009– يونيو 2010)

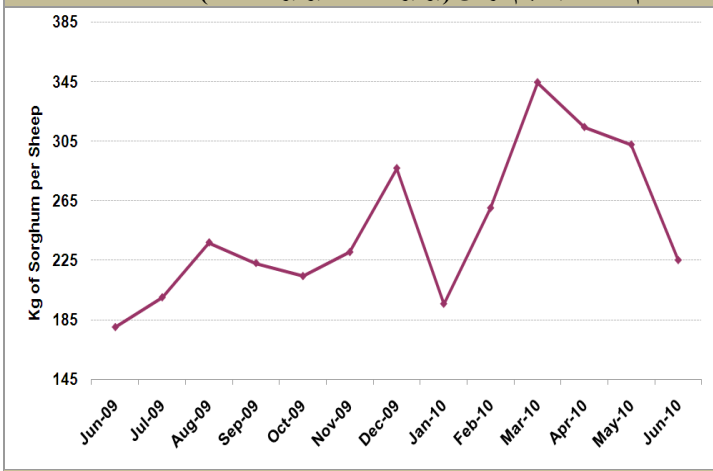

المصدر : بيانات وزارة الزراعة وشركة خدمات الثروة الحيوانية – الرسوم البيانية لـ سيفسيا- الشمال – (حكومة الوحدة الوطنية).

ملحوظات : 1- دونت الأسعار للحبوب بالجنيه السوداني للجوال زنة 90 كيلو جرام وللرأس من الخراف.

2- واحد جوال = 90 كجم،

3- متوسط فرق السعر بين الأعلى والأدنى للخراف البلدية يساوي 25 جنيه سوداني، سعر الأغنام في المتوسط للرأس زنه 13 كيلو جرام.
متوسط أسعار (2002 – 2007) تم تخفيضها وفقاً لقيم الأرقام القياسية الموازية لها.

4- معدلات التبادل التجاري عبر عنها بكميات الذرة التي تعادل رأساً من الأغنام.

تحليل السوق :

تواصل ارتفاع أسعار الحبوب في شهر يونيو 2010 (أو ظلت مستقرة على مستوى مرتفع) وذلك بالمقارنة مع المتوسط لسنوات الخمس السابقة .وارتفعت بالفعل أسعار الجملة للذرة في يونيو بنسبة تتجاوز 20% و أيضاً بنسبة تفوق 150 ٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ومتوسط الخمس سنوات السابقة على التوالي.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء فإن معدلات التضخم للمواد الغذائية وغير الغذائية لا تزال مرتفعة في يونيو 2010 مما يدعو للقلق عند معرفة أن نسبة 61% من الدخل للسكان (حوالي 66 ٪ لسكان الريف و 56% لسكان الحضر) يذهب لمقابلة الاحتياجات الغذائية (الرسوم البيانية 3 و 4) علماً أن أكثر من 80 في المائة من السكان في السودان يحصلون على استهلاكهم من المواد الغذائية عبر الشراء (دراسة المسح الأساسي للأسر 2009).

ووفقاً لبيانات شركة خدمات الثروة الحيوانية فإن معدلات التبادل التجاري تسير لصالح منتجي الحبوب علي حساب مربّي الماشية (الرسوم البيانية 8 و 9) و يرجع أغلب أسباب ذلك للانخفاض الملحوظ في أسعار ذكور الأغنام. حيث انخفضت أسعار تلك الأنواع من الماشية بما تصل نسبته إلي 45% في يونيو 2010 مقارنة بالشهر السابق بينما حافظت أسعار الذرة علي نفس معدلاتها العالية. ونلاحظ نفس المعدلات في بعض أسواق الماشية الأخرى.

و يتوقع استمرار بقاء الأسعار علي معدلاتها الحالية أو مواصلة ارتفاعها حتى بداية موسم الحصاد المقبل وخصوصاً خلال شهر رمضان (10 أغسطس – 10 سبتمبر). حيث أنه بالرغم من التقارير التي تشير لبداية مبشرة لموسم الخريف هذا العام فإن الأسعار لم تبدأ في إظهار أي مؤشر للانخفاض حتى الآن، مما يعني أن أداء الموسم الحالي لم يعزز ثقة المنتجين والتجار للإفراج عن مخزوناتهم الصغيرة بعد.

و تشير الدراسة التي أجريت مؤخراً عن توفر الحبوب ((Cereal Availability Study (CAS 2010 إلي أن تقديرات المخزونات المتواجدة بحوزة المنتجين و التجار خلال منتصف أبريل 2010 بلغت نحو 100،000 إلى 130، 000 طن متري من الحبوب ، وأن ما يقارب 50 ٪ من تلك الكميات بطرف المنتجين .وستلعب هذه المخزونات دوراً هاماً حتى موسم الحصاد المقبل في نوفمبر و إن كان سوف تصل إلي الأسواق بكميات قليلة تدريجياً حتى تلك الفترة.

و من ناحية أخري فإن المستويات الحالية للأسعار المحلية والتي تزيد بنسبة 76% عن معدل سعر التكافؤ للاستيراد تعطي فرصة للاستيراد. و بالرغم من ذلك فإن أسعار الذرة المحلية يمكن أن تخفض إلي معدل يبلغ 20% - 30% ، أعلي من سعر التكافؤ للاستيراد إذا تم اتخاذ قرار باستيراد كميات محدودة من الذرة علي أن يراعي في ذلك القرار التوقيت المناسب لاتخاذه والأخذ في الحسبان الكميات التي تم استيرادها من القمح و الشراء وفقا لنظام المناقصة التنافسية إذا تم استيراد.

إن تقلبات الأسعار (خاصة في المناطق المعرضة للنزاعات) مقرونة بمعدلات أسعار مرتفعة ومستويات منخفضة للدخل في المناطق الريفية والحضرية يحد من مقدرة الأسر الفقيرة علي الحصول على الغذاء الكافي خلال فترة الندرة الحالية. وربما يؤدي عدم القدرة على التنبؤ بأسعار الذرة إلي تكوين سوق غير مستقر للمنتجين والمستهلكين يعاني من عدم تنويع المنتجات حيث يقوم معظم المزارعين بإنتاج محصول واحد بجانب العوامل السالبة الأخرى إلي تعرضهم لفقدان مقدراتهم الإنتاجية والاقتصادية مما يدفع بهم إلى دائرة الفقر. إن تنويع المحاصيل المنتجة والمقدرة علي تسويق المنتجات في عدة أسواق يساعد علي تخفيف الآثار السالبة للتقلبات الطارئة في الأسعار وتخفيف المخاطر الإنتاجية والتسويقية، كما يساعد التنوع الإنتاجي علي الحصول علي هوامش ربحية مستقرة ويخفض من الآثار البيئية السالبة التي تنتج من الاستمرار في زراعة محصول واحد لفترات طويلة و قد يتيح التنوع الإنتاجي فرص عمل واستثمارات جديدة بما يدعم الاقتصاد الكلي للبلاد.

إن تجاوز أسعار الحبوب الغذائية لمعدلاتها خلال العام الماضي يشير إلي أن موسم الندرة هذا العام سيكون مصحوباً بضغوط اقتصادية علي الفئات الفقيرة من المجتمع نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والتي هي بالفعل بعيدة عن متناول الأسر الأكثر فقراً في العديد من المناطق الحضرية والريفية حيث ينفق 20% من الفقراء نحو 70% من دخلهم السنوي للحصول علي احتياجاتهم الغذائية (SBHS 2009) ، ،إن أي زيادة في أسعار الحبوب لها تأثير سلبي كبير على الأمن الغذائي، ولذلك فان المتابعة الدقيقة للأسعار لا تزال تشكل أهمية قصوى في تقييم حالة الأمن الغذائي للفقراء في الأشهر المقبلة.